بقيادة

جمعية الإمارات للطبيعة
WWF
25 عاما YEARS

بدعم

HSBC

ROAD 2.0

تحالف الإمارات للعمل المناخي

تسريع وتيرة الاعتماد على المركبات الكهربائية التجارية في دولة الإمارات العربية المتحدة

السنة الأولى | 2024

UACA
UAE Alliance for Climate Action

مبادرة الطريق 2.0 برعاية طلبات و يونيليفر

Unilever

talabat

تحالف الإمارات للعمل المناخي: تقرير "الطريق 2.0 " – السنة الأولى | 2024، حول تسريع اعتماد المركبات الكهربائية التجارية في الإمارات، صادر عن جمعية الإمارات للطبيعة، الإمارات العربية المتحدة.

المؤلفون: نيكتان فيلاني، نادية رشدي، ديبتي ماهاجان ميتال، وجوزده آتا (جمعية الإمارات للطبيعة بالتعاون مع الصندوق العالمي للطبيعة)، أنالينا هاجيناور، أليساندرو زامبييري، سيليست موتاهيدين فاردو، وماتيو باخمان (مجموعة بوسطن الاستشارية)؛ وغوركم سويومير (بوزيتيف زيرو).

مساهمو دراسة الحالة: أسعد أزفال (طلبات)، علي بيومي ودانا دادوش (شلهوب)، بريا سارمار وديانا علي (يونيليفر)

المحررون/المراجعون: مارينا أنتونوبولو، مهر أمين، ونيدهي تشيمناني (جمعية الإمارات للطبيعة بالتعاون مع الصندوق العالمي للطبيعة)

حقوق نشر صورة الغلاف الأمامي: © AdobeStock/Firefly

حقوق نشر صورة الغلاف الخلفي: © AdobeStock/Firefly

حقوق الطبع والنشر 2024 لجمعية الإمارات للطبيعة. يُحظر إعادة إنتاج محتويات هذا المنشور، كليًا أو جزئيًا، دون ذكر العنوان والإشارة إلى الناشرين المذكورين أعلاه كمالكي حقوق الطبع والنشر.

جمعية الإمارات للطبيعة بالتعاون مع الصندوق العالمي للطبيعة

كلاود سبيسز، الطابق الأول، تاون سكوير، ياس مول، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة

كلاود سبيسز، الطابق الثاني، سيركل مول، قرية جميرا، دبي، الإمارات العربية المتحدة

info@enwwf.ae
Emiratesnaturewwf.ae
uaca@enwwf.ae
Uaca.ae
+971 (0) 4 383 9305

إنستغرام: @ews_WWF
لينكدإن: @Emirates Nature-WWF
فيسبوك: @Emirates Nature-WWF
تويتر: @ews_WWF
يوتيوب: EmiratesNature_WWF

إخلاء المسؤولية:

يعرض هذا التقرير النتائج والرؤى المستخلصة من السنة الأولى لمبادرة "الطريق 2.0"، والتي تحققت بفضل مساهمات الموقعين على المبادرة شركائها.

أعد التقرير تحالف الإمارات للعمل المناخي، بقيادة جمعية الإمارات للطبيعة بالتعاون مع الصندوق العالمي للطبيعة وبدعم من الشركاء. وتُعبر أي تفسيرات أو نتائج أو توصيات واردة في التقرير عن وجهة نظر المؤلفين فقط، ولا تمثل بالضرورة آراء الموقعين أو الشركاء المشاركين في المبادرة.

كما تم عرض البيانات في التقرير بصورة عامة لضمان حماية خصوصية جميع الموقعين.

تحالف الإمارات للعمل المناخي معتمد من

الإمارات العربية المتحدة
وزارة التغير المناخي والبيئة

مبادرة 2.0 معتمدة من

الإمارات العربية المتحدة
وزارة الطاقة والبنية التحتية

الشريك الاستراتيجي

هيئة البيئة - أبوظبي
Environment Agency - ABU DHABI

بدعم من

HSBC

مبادرة الطريق 2.0 برعاية طلبات و يونيلفير

Unilever talabat

الشركاء والموقعون على مبادرة 2.0

ehfaaz · CHALHOUB GROUP SINCE 1955 · BCG · Arla · aramex · ADVANCEDMEDIA Video • Photo • Broadcast • Cinema

MARS · ماجد الفطيم MAJID AL FUTTAIM · LANDMARK GROUP · KIBSONS INTERNATIONAL · FARNEK · enviroserve Saving the planet. Naturally.

Transmed · talabat · Schneider Electric · RNZ · POSITIVE ZERO · Nestlé

YES Full Circle Solutions · Unilever

شكر وتقدير

تم إعداد هذا التقرير من قبل تحالف الإمارات للعمل المناخي، بقيادة جمعية الإمارات للطبيعة بالتعاون مع الصندوق العالمي للطبيعة، وبمساهمات قيمة من الشركاء وأصحاب المصلحة الرئيسيين.

تعرب جمعية الإمارات للطبيعة، بصفتها الأمانة العامة لتحالف الإمارات للعمل المناخي ومبادرة "الطريق 2.0"، عن خالص شكرها وتقديرها للشركاء الموثوقين على إسهاماتهم البارزة في تحقيق أهداف التحالف.

نتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى وزارة التغير المناخي والبيئة في دولة الإمارات على اعتمادها الرسمي لتحالف الإمارات للعمل المناخي، وإلى وزارة الطاقة والبنية التحتية على اعتمادها لمبادرة الطريق 2.0. كما نخص بالشكر هيئة البيئة – أبوظبي على شراكتها الاستراتيجية مع تحالف الإمارات للعمل المناخي.

نتوجه بخالص الشكر والامتنان إلى بنك HSBC على دعمه المستمر بصفتهم المانح المؤسس للتحالف، وإلى مجموعة بوسطن الاستشارية لدورهم كشريك مشارك في تطوير مبادرة "الطريق 2.0"، التي أطلقت خلال مؤتمر الأطراف الثامن والعشرين المعني بتغير المناخ (كوب 28) في عام 2023، كما يعرب التحالف عن شكره العميق لكل من طلبات ويونيليفر على رعايتهما لهذه المبادرة.

نود في الختام أن نعبر عن تقديرنا لجميع أعضاء تحالف الإمارات للعمل المناخي على دورهم القيادي الفعال في جهود مواجهة تغير المناخ في الإمارات، ولجميع الموقعين على مبادرة "الطريق 2.0"، لدورهم الريادي كشركات مبتكرة ملتزمة بتحويل قطاع النقل التجاري في الدولة. إن قيادتهم وتعاونهم يشكلان ركيزة أساسية لدفع عجلة التقدم نحو مستقبل حيادي الكربون.

المحتويات

نبذة عن تحالف الإمارات للعمل المناخي 6

الملخص التنفيذي 8

نبذة عن تحالف الإمارات للعمل المناخي

أطلقت جمعية الإمارات للطبيعة تحالف الإمارات للعمل المناخي خلال مؤتمر الأطراف السابع والعشرين لتغير المناخ (كوب 27)، **كمنصة وطنية تجمع مختلف الجهات المعنية بهدف توحيد الجهود وتعزيز العمل المناخي.** ويستند التحالف إلى رؤية واضحة لدعم تحقيق أهداف الحياد المناخي قصيرة وطويلة الأمد، على أسس علمية ومعايير راسخة. كما يعمل على تشجيع التعاون مع الشركاء من المؤسسات غير الحكومية، وتوفير بيئة تنظيمية داعمة تسهم في خفض الانبعاثات، بما يتماشى مع اتفاق باريس واستراتيجية دولة الإمارات للوصول إلى الحياد المناخي بحلول 2050.

يحظى التحالف **باعتراف وزارة التغير المناخي والبيئة في دولة الإمارات العربية المتحدة،** بوصفه المشروع الوطني الرائد الذي يجمع الجهات غير الحكومية في مجال العمل المناخي. وعلى الصعيد الدولي، يرتبط التحالف بمبادرة مراكش للشراكة من أجل العمل المناخي العالمي، تحت إشراف الأبطال رفيعي المستوى، وذلك من خلال عضويته في شبكة تحالفات العمل المناخي، التي تضم تحالفات من مختلف الدول وتعمل معاً على تسريع جهود خفض الانبعاثات المحلية في الدول المشاركة.

يحظى التحالف بدعم **بنك HSBC بصفته المانح المؤسس،** الأمر الذي وفر له الموارد اللازمة لتحقيق أهدافه في تسريع جهود التخفيف من تغير المناخ في دولة الإمارات. ويضم التحالف اليوم 57 عضواً التزموا برفع مستوى طموحاتهم وتعزيز تنفيذ مبادرات خفض الانبعاثات.

أهداف تحالف الإمارات للعمل المناخي:

- إبراز تنامي مستوى الطموح والعمل المناخي على الصعيد الوطني، بما يعزز ثقة الجهات المعنية ويدفعها إلى رفع سقف التزاماتها في المجال المناخي.
- تهيئة بيئة تنظيمية أكثر دعماً لتحقيق الطموحات وتعزيز التنفيذ، بما يوجّه رسالة واضحة وقوية إلى جميع الأطراف حول أهمية الارتقاء بالجهود المناخية.
- توسيع قاعدة الجهات غير الحكومية الملتزمة بوضع أهداف شفافة وقابلة للقياس والتحقق، لتحقيق الحياد المناخي على المدى القريب والبعيد، مع التركيز على تحويل هذه الالتزامات إلى خطوات عملية قابلة للتنفيذ.
- اعتماد نهج مجتمعي شامل يعزز التعاون بين مختلف الشركاء لتفعيل السياسات وتطوير الحلول التي تضمن تحقيق الوصول إلى الحياد المناخي في دولة الإمارات بحلول عام 2050.

HSBC

بفضل دعم بنك HSBC، وسّع تحالف الإمارات للعمل المناخي نطاق دوره في تعزيز العمل المناخي، مرتكزًا على ركيزتين أساسيتين:

العمل المناخي:

تعزيز جاهزية الجهات غير الحكومية لاعتماد أهداف مستندة إلى أسس علمية، وتسريع تنفيذ إجراءات خفض الانبعاثات.

العمل التعاوني:

توحيد جهود مختلف الأطراف وتعزيز البيئة التنظيمية بما يدعم مسار خفض الانبعاثات عبر صوت موحد ومشترك.

ROAD 2.0

مبادرة "الطريق 2.0" التابع لتحالف الإمارات للعمل المناخي

الملخص التنفيذي

أطلقت مبادرة الطريق 2.0 التي أطلقها تحالف الإمارات للعمل المناخي كأول مبادرة من نوعها، وتهدف إلى تسريع اعتماد المركبات الكهربائية التجارية في القطاع الخاص بدولة الإمارات، دعماً لاستراتيجية الحياد المناخي 2050 . وتعتمد المبادرة على الزخم التنظيمي والسوقي المتزايد في الدولة، والذي تعززه الأهداف الحكومية الطموحة وخطط العمل المناخية وخطط الطاقة المستدامة.

شهدت دولة الإمارات خلال الأعوام الأخيرة نمواً سريعاً في استخدام المركبات الكهربائية الخاصة، إلا أن وتيرة التحول في قطاع المركبات التجارية لا تزال أبطأ، بما يتماشى مع الاتجاهات العالمية. وتُسهم المركبات التجارية بنحو نصف انبعاثات قطاع النقل في الدولة، **وما يقارب 10% من إجمالي الانبعاثات الكربونية.**[1] ورغم تزايد توفر المركبات الكهربائية التجارية من مختلف الشركات المصنعة وانخفاض أسعارها، فإن تبنيها لا يزال محدوداً مقارنة بالمركبات الخاصة، نتيجة لتحديات فريدة، مع وجود فرص كبيرة لتسريع انتشارها.

تشكل المركبات التجارية نحو نصف إجمالي انبعاثات قطاع النقل في دولة الإمارات، وتسهم بما يقارب 10٪ من إجمالي انبعاثات الغازات الدفيئة في الدولة.

تعهدت 17 شركة تدير أكثر من 20,000 مركبة تجارية[1] في دولة الإمارات بدعم جهود خفض انبعاثات النقل التجاري، عبر تحديد أهداف طموحة للتحول الكهربائي

في هذا الإطار، أُطلقت مبادرة الطريق 2.0 خلال مؤتمر الأطراف الثامن والعشرين المعني بتغير المناخ (كوب 28) في عام 2023، حيث أعلنت 17 شركة تشغّل مجتمعةً أكثر من 20 ألف مركبة تجارية[1] في دولة الإمارات عن التزامها بدعم جهود إزالة الكربون من قطاع النقل البري التجاري، **من خلال وضع أهداف طموحة للتحول إلى المركبات الكهربائية يتم تنفيذها على ثلاث مراحل زمنية. (ترد التفاصيل الكاملة لهذه الأهداف في الملحق ب)**

أهداف ومراحل مبادرة الطريق 2.0

1 **خلال السنة الأولى من المبادرة:** تنفيذ وتشغيل مشروع تجريبي للمركبات الكهربائية.

2 **بحلول عام 2030:** تحقيق نسبة 30% من الأساطيل التجارية كهربائية.

3 **بحلول عام 2040:** الوصول إلى أساطيل تجارية خالية تماماً من الانبعاثات.

وبحلول نهاية عام 2024، أي قبل مرور عام على إطلاق مبادرة الطريق 2.0، نجحت الجهات الموقعة في تشغيل 90 مركبة كهربائية تجارية على طرق الإمارات ضمن مشاريعها التجريبية، بدءاً من الصفر تقريباً. وشملت المركبات التجريبية عدد من الحافلات الصغيرة، والشاحنات الثقيلة، والدراجات الكهربائية، وسيارات سيدان للأغراض التجارية، مما يثبت الجدوى التقنية والتشغيلية للتحول إلى المركبات الكهربائية التجارية.

الشكل 1: المركبات الكهربائية التي جُرّبت من قبل الجهات الموقعة على مبادرة الطريق 2.0 حتى ديسمبر 2024.

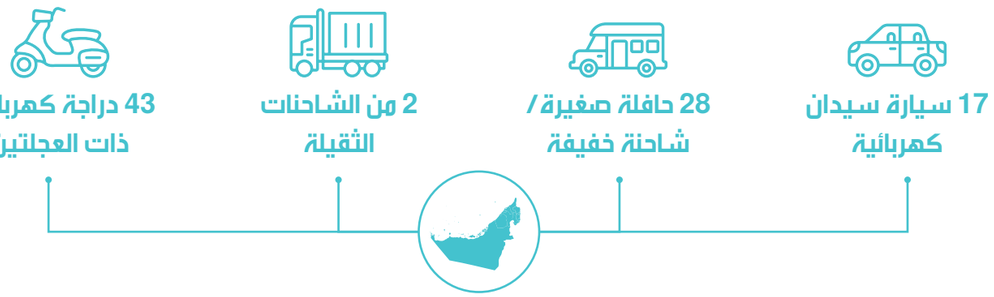

90
سيارة كهربائية تجارية في الإمارات بحلول نهاية عام 2024

لم يقتصر التزام الجهات الموقعة على مبادرة الطريق 2.0 على بدء عملية التحول لمركباتها المملوكة والمؤجرة، بل شمل أيضًا مشاركة خبراتها وبيانات المشاريع التجريبية مع باقي الموقّعين والشركات المهتمة، فضلاً عن منظومة النقل الأوسع في دولة الإمارات، بهدف الإجابة على السؤال المحوري: **ما هي العوامل الرئيسية لتسريع اعتماد المركبات الكهربائية على نطاق واسع في قطاع النقل التجاري بالإمارات؟**

تنقسم هذه العوامل إلى ثلاث فئات رئيسية:

1. تعزيز سوق المركبات الكهربائية التجارية في الإمارات

2. تطوير بنية تحتية مناسبة للشحن الكهربائي لدعم التوسع المستدام

معالجة التحديات التشغيلية المتعلقة باستخدام المركبات الكهربائية

1 بما فيها المملوكة المؤجرة والمقدمة من شركات الخدمات اللوجيستية

1. تعزيز سوق المركبات الكهربائية التجارية

قام الموقّعون على مبادرة الطريق 2.0 بوضع الأساس لسوق محلي للمركبات الكهربائية التجارية من خلال إطلاق إعلان الطلب، مما يعكس نيتهم في شراء أساطيل كهربائية تجارية والحاجة إلى زيادة المعروض. كما أطلقوا مشاريع تجريبية، حيث قامت أكثر من 70% من الشركات الموقعة بتجربة المركبات الكهربائية بحلول نهاية عام 2024. وساهمت 90 مركبة كهربائية تم إدخالها في السنة الأولى في تحفيز النشاط السوقي، وأثبتت جدواها وموثوقيتها وملاءمتها لمختلف الاستخدامات.

ولدعم الشركات في اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن مشاريعها التجريبية، تم تنظيم جلسات لمشاركة المعرفة والتواصل مع الموردين، ما أتاح الوصول إلى أحدث التقنيات وتفاصيل التكاليف والحلول التشغيلية.

وأبرزت هذه الأنشطة الحواجز الرئيسية أمام تعزيز اعتماد المركبات الكهربائية التجارية، لا سيما الفجوة في إجمالي تكلفة الملكية، والتي تشمل ارتفاع تكاليف الشراء الأولية، وفترات استرداد طويلة، وعدم اليقين بشأن قيمة إعادة البيع، ونقص الثقة في السوق الثانوية. وتعد معالجة هذه القضايا أمرًا ضروريًا لتعزيز الانتشار الأوسع للمركبات الكهربائية.

وتشير رؤى السنة الأولى لمبادرة الطريق 2.0 إلى الحاجة إلى نماذج تمويل مبتكرة، وشروط تأجير أكثر ملاءمة، وآليات لتحفيز السوق الثانوية، بهدف تقليص فجوة إجمالي تكلفة الملكية وجعل المركبات الكهربائية منافسة من حيث التكلفة مقارنة بالمركبات التقليدية، وتسريع نمو السوق. كما يتطلب الأمر زيادة المعروض من المركبات الكهربائية التجارية لتلبية احتياجات جميع مشغلي المركبات في دولة الإمارات.

1أ

تعزيز الطلب وزيادة العرض للمركبات الكهربائية التجارية

- تعزيز مؤشرات الطلب وزيادة تبادل البيانات بين أعضاء منظومة المركبات الكهربائية لمواءمة العرض مع الطلب
- الدعم السياسي لتعزيز الطلب والعرض على المركبات الكهربائية التجارية

إنجازات السنة الأولى

- تجربة المركبات الكهربائية التجارية كمؤشر أولي للطلب لدى الموزعين (90 مركبة خلال أكثر من سنة واحدة)
- إطلاق إعلان الطلب من قبل 17 جهة، مما يعكس جاهزيتها واستعدادها لتبني المركبات الكهربائية وتوسيع نطاق استخدامها.
- استضافة 7 عروض من البائعين لاستعراض خيارات المركبات الكهربائية للمرحلة التجريبية من مبادرة الطريق 2.0.

1ب

تقليص الفجوة الفعلية أو المتصورة في إجمالي تكلفة الملكية مقارنة بالمركبات التقليدية

- التوعية: تحليل مخصص لدولة الإمارات يوضح الفجوات الحقيقية أو المحتملة مع الأخذ في الاعتبار نوع المركبة وطريقة التشغيل والعوامل الأخرى ذات الصلة
- تحسين تمويل المركبات الكهربائية التجارية، بما في ذلك تقديم شروط إيجار أكثر مرونة وإنشاء سوق ثانوية موثوقة.
- الإجراءات التنظيمية لاستحداث بيئة متكافئة للمركبات الكهربائية مقارنة بالمركبات التي تعمل بمحركات الاحتراق الداخلي (مثل المنح الشرائية، والحوافز الضريبية، وما إلى ذلك)

إنجازات السنة الأولى

- أظهر التحليل الأولي وجود فجوة معتدلة في متوسط التكلفة الإجمالية للملكية في دولة الإمارات العربية المتحدة (يتطلب المزيد من التحليل)
- مناقشات أولية مع الحكومة بما في ذلك ورشة عمل في وزارة الطاقة والبنية التحتية حول الحاجة إلى سد فجوة التكلفة الإجمالية للملكية

2. تطوير بنية تحتية للشحن قابلة للتوسع

أدرك الموقّعون على مبادرة الطريق 2.0 الحاجة الملحّة لتوسيع البنية التحتية للشحن السريع، سواء العامة أو الخاصة، بما يلبي احتياجات المركبات الكهربائية التجارية. وشملت الخطوات الأولية تقييم متطلبات الشحن العامة وتحديد المعوقات أمام إنشاء محطات الشحن الخاصة.

على سبيل المثال، حددت المبادرة مناطق دبي الجنوب، ومنطقة دبي للاستثمار، وجبل علي كمناطق ذات أولوية، حيث تمر العديد من الشركات الموقعة على طرق رئيسية، ويُتوقع أن يكون لتوسيع البنية التحتية للشحن فيها تأثير كبير. وأسفرت التقييمات التفصيلية عن تحديد العدد والحجم والسعة المناسبة لأجهزة الشحن، مع وضع هدف واضح: تمكين شحن المركبات الكهربائية التجارية بالكامل خلال 60–90 دقيقة لضمان سير العمليات بكفاءة.

وتشير هذه الرؤى إلى أهمية اعتماد نهج منسّق، إذ يعد التعاون بين القطاعين العام والخاص أمرًا ضروريًا لإجراء تقييم شامل للبنية التحتية العامة على مستوى دولة الإمارات، ولتقديم نماذج أعمال أكثر مرونة للبنية التحتية الخاصة، بما يلبي الاحتياجات ويسهم في تحقيق التوسع المطلوب بكفاءة.

2أ 2ب

توسيع وتخصيص البنية التحتية العامة للشحن السريع

- تعاون وثيق بين القطاعين العام والخاص لضمان تلبية متطلبات شحن المركبات التجارية المناسبة للشاحنات الصغيرة، والشاحنات الكبيرة، والدراجات، والحافلات، وما إلى ذلك، وأيضاً تحديد المراكز بناءً على بيانات الطرق.
- إنشاء بنية تحتية موحدة لتبديل البطاريات على مستوى السوق للدراجات ذات العجلتين

إنجازات السنة الأولى

- شمل التقييم الأولي لمتطلبات البنية التحتية للمركبات الكهربائية ضمن مبادرة الطريق 2.0، استنادًا إلى طلب الموقعين، ثلاث مناطق رئيسية في دبي مع تحديد أحجام الشواحن وسعاتها، وتمت مشاركة النتائج مع صانعي القرار (على سبيل المثال خلال ورشة عمل وزارة الطاقة والبنية التحتية)

توسيع البنية التحتية لشحن المركبات الكهربائية في مواقع القطاع الخاص

- من المرجح أن يغطي الشحن في مواقع الشركات الجزء الأكبر من احتياجات الشحن للشركات الكبرى
- الإجراءات التنظيمية للسماح بنماذج أعمال مرنة للبنية التحتية الخاصة للشحن
- التعاون بين منتسبي المنظومة لمساعدة القطاع الخاص على تخطيط وتطوير وترقية مرافق الشحن في المواقع

إنجازات السنة الأولى

- وضع حلول لتجاوز التحديات الاقتصادية للشحن في المواقع (مثل مشاركة البنية التحتية، ورسوم استخدام الشواحن الخاصة)

3. معالجة التحديات التشغيلية

مع أهمية إعداد البنية التحتية لمحطات الشحن، فقد اكتسب الموقّعون في مبادرة الطريق 2.0، الذين يقومون بشراء وتشغيل المركبات الكهربائية بفاعلية، رؤى مهمة حول التحديات التشغيلية والحلول العملية اللازمة لتوسيع نطاق النقل منخفض الانبعاثات. فقد تؤدي تأخير شحن المركبات إلى التأثير على قدرة التوصيل وأرباح السائقين، كما يواجه السائقون صعوبات لوجستية بسبب محدودية الوصول إلى محطات الشحن في المناطق السكنية. إضافة إلى ذلك، تؤثر التصنيفات التنظيمية للأوزان على المركبات الكهربائية التي تحمل أوزانًا إضافية للبطاريات، ويضطر مشغلو الأساطيل للتعامل مع بروتوكولات السلامة الجديدة المرتبطة باستخدام المركبات الكهربائية.

رغم أن هذه المجالات ذات الأولوية ليست شاملة، إلا أنها، بعد مصادقة أصحاب المصلحة في القطاع عليها، سوف تشكّل خارطة طريق للجهات التنظيمية والشركات والشركاء لدفع التقدم وتمكينه. وتشير رسائل مشغلي الأساطيل في الإمارات بوضوح إلى أن المركبات الكهربائية التجارية أصبحت قابلة للتطبيق، إلا أن تحقيق كامل إمكاناتها يتطلب إصلاحات تشغيلية مستهدفة وتنسيقًا شاملًا على مستوى النظام البيئي.

3أ تحسين جداول الشحن

- تقليل التكاليف التشغيلية الإضافية الناتجة عن الشحن أثناء ساعات العمل من خلال تحسين جداول الشحن
- تقديم برامج تدريبية لمديري الأساطيل والسائقين.

3ب إدارة لوجستيات سائقي المركبات الكهربائية

- توفير محطات شحن للمركبات الكهربائية في المناطق السكنية، مما يتيح للسائقين أخذ المركبات إلى منازلهم و/أو
- توفير خيارات نقل بديلة لسائقي المركبات الكهربائية بين منازلهم ومواقع العمل.

3جـ تعديل تصنيفات الوزن

- تحديثات تنظيمية لضمان عدم فرض متطلبات إضافية على المركبات الكهربائية الثقيلة لمجرد تصنيفها كمركبات "ثقيلة الوزن".

3د السلامة والمعايير

- اختبارات المركبات الكهربائية ومعايير السلامة، خاصة في مناخ الإمارات الحار
- إطار عمل لتوحيد أنواع المقابس، ونطاقات الجهد، وبروتوكولات الشحن، ومنصات الدفع للدراجات الكهربائية ذات العجلتين

إنجازات السنة الأولى:

- أطلقت مبادرة الطريق 2.0 منصة تهدف إلى بناء قدرات الجهات الموقِّعة في مواجهة التحديات التشغيلية والمالية والتقنية، وذلك من خلال التعاون وتبادل المعرفة.
- أبدت الجهات الموقِّعة استعدادها لتبادل الرؤى والمعلومات مع المنظومة الأوسع، بما في ذلك القطاع الحكومي.

يستعرض هذا التقرير تأثير مبادرة الطريق 2.0 خلال السنة الأولى، ويشارك رؤى عملية مستخلصة من المرحلة التجريبية ومجموعات العمل، كما يقدم دعوة واضحة لاتخاذ إجراءات عملية:

تدعو مبادرة الطريق 2.0 الجهات غير الحكومية في الإمارات التي تمتلك أساطيل تجارية، والمؤثرين في قطاع النقل الأوسع، إلى توحيد الجهود وتسريع إزالة الكربون من القطاع، والعمل مع شركاء من القطاعين العام والخاص لدفع التغيير النوعي لصالح المناخ والاقتصاد.

ما بعد مبادرة الطريق 2.0: إطلاق إمكانات المبادرات القائمة على "العمل أولاً"

من خلال مبادرة الطريق 2.0، أوضح تحالف الإمارات للعمل المناخي والموقعون عليه أن المبادرات التي تحقق نتائج ملموسة في وقت مبكر يمكن أن تتوسع بسرعة وتسهم في تسريع إزالة الكربون.

ويُعد هذا النهج التصاعدي، الذي يقوده الفاعلون غير الحكوميين، قادرًا على دفع التقدم ليس فقط في مجال المركبات الكهربائية، بل أيضًا في تقنيات أخرى مثل الهيدروجين، وفي مختلف قطاعات النقل كالشحن والطيران، وحتى في صناعات أخرى مثل العقارات، والتصنيع، وإدارة النفايات، والزراعة.

وبفضل خبرته الواسعة في العمل المناخي المبني على أسس علمية، ومنصته التي تشجع على تبادل المعرفة والتعاون، يتمتع تحالف الإمارات للعمل المناخي بالجاهزية لدعم مبادرات مماثلة قائمة على "العمل أولاً" لتحقيق إزالة الكربون النوعية على مستوى الدولة.

لدعم هذه الرؤية، يمكن التواصل مع فريق تحالف الإمارات للعمل المناخي عبر البريد الإلكتروني uaca@enwwf.ae